

تحرك عاجل

ناشط يتعرض للضرب ويواجه خطر التعذيب

في مساء يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، قُبِضَ على الناشط المصري المعروف علاء عبد الفتاح فيما يتعلق بمظاهرة سلمية أمام مجلس الشورى يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

ولدى القبض على علاء عبد الفتاح، اقتيد إلى معسكر للأمن المركزي يقع على الطريق السريع بين القاهرة والإسكندرية، ويعرف باسم "الكيلو 10 ونصف"، وهو ليس مكاناً رسمياً للاحتجاز. وقد نشرت منال، زوجة علاء عبد الفتاح، على مواقع التواصل الاجتماعي صورةً تبين بقعاً من الدم في غرفة نومهما حيث تعرض للضرب على أيدي قوات الأمن، التي داهمت المنزل دون إبراز إذن رسمي بالقبض عليه. كما ذكرت منال أنها تعرضت هي الأخرى للصفع. وقد صُودرت أجهزة الهاتف النقال والحاسب الآلي الموجودة في المنزل. وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أمرت النيابة بحبس علاء عبد الفتاح أربعة أيام على ذمة التحقيق.

وكانت أنباء إعلامية قد أفادت، يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أن النيابة العامة أصدرت أمراً بالقبض على علاء عبد الفتاح، فبادر هو بإبلاغ السلطات القضائية بأنه سيسلم نفسه للتحقيق يوم 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

وفي 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، صدر أمر بتجديد حبس 24 شخصاً لمدة 15 يوماً، بعدما قُبِضَ عليهم خلال الفض العنيف للمظاهرة السلمية أمام مجلس الشورى يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وقد اعتُبروا في عداد سجناء الرأي. وقد انسحب المحامون من الجلسات احتجاجاً على ما زُعم عن تعذيب موكلهم في قسم شرطة القاهرة الجديدة أول. كما بدأ المقبوض عليهم إضراباً عن الطعام اعتباراً من الأمس احتجاجاً على معاملتهم.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات المصرية بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن المحبوسين، وعددهم 25 شخصاً، حيث أنهم احتُجزوا دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع؛
- حث السلطات على أن تسمح للمحبوسين بتلقي زيارات من محاميهم وأهاليهم، وبالحصول على أية رعاية طبية قد يحتاجونها، وذلك لحين الإفراج عنهم؛
- مطالبة السلطات بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة بخصوص ما تردد من أنباء عن تعرض أولئك المحبوسين للضرب وللإيذاء الجنسي لدى القبض عليهم وأثناء وجودهم في الحجز، مع التكفل بحماية جميع المحتجزين من التعرض لمزيد من التعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 10 يناير/كانون الثاني 2014 إلى كل من:

النائب العام

معالي المستشار/ هشام محمد زكي بركات

مكتب النائب العام

دار القضاء العالي

1 شارع 26 يوليو

القاهرة، جمهورية مصر العربية

أرقام الفاكس: +202 2 577 4716

+202 2 575 7165

(يُغلق الفاكس لدى انتهاء مواعيد العمل الرسمية، توقيت غرينتش +2)

الرئيس المؤقت

فخامة الرئيس / عدلي محمود منصور

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2 391 1441

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة / ماهي حسن عبد اللطيف

إدارة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية الدولية

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2 574 9713

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

يُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد يوم 10 يناير/ كانون الثاني 2014.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم UA 322/13. لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/071/2013/en>

تحرك عاجل

ناشط يتعرض للضرب ويواجه خطر التعذيب

معلومات إضافية

تعرض علاء عبد الفتاح لمضايقات قضائية على أيدي الحكومات المتعاقبة في مصر بسبب أنشطته المعارضة. فقد أمضى فترات في الحبس خلال حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك وخلال حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كما واجه تهماً في عدة قضايا منفصلة خلال مدة رئاسة المعزول محمد مرسي. ولا تزال محاكمته مستمرة في قضية إحراق المقر الانتخابي للمرشح الرئاسي السابق أحمد شفيق، ومن المتوقع أن يصدر الحكم في القضية في يناير/كانون الثاني 2014. وذكر نشطاء من "حركة 6 إبريل" أن قوات الأمن داهمت أيضاً مكاناً كان يُعتقد أن أحمد ماهر، وهو أحد مؤسسي الحركة، موجود فيه. وهو مطلوب أيضاً فيما يتصل بنفس المظاهرة التي نُظمت أمام مجلس الشورى.

وقد ألقت قوات الأمن القبض على عشرات المتظاهرات والصحفيين والمحامين يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وأفرجت عنهم في غضون ساعات بدون توجيه تهم لهم. وقال نشطاء لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن تركت النساء المقبوض عليهن على الطريق الصحراوي خارج القاهرة في حوالي الساعة الواحدة من فجر يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وقالت بعض المتظاهرات لمنظمة العفو الدولية إلى أفراداً من قوات الأمن في ملابس مدنية، من قسم شرطة القاهرة الجديدة أول، جرّوهن قسراً على الأرض وأدخلوهن في سيارات الشرطة، واعتدوا عليهن بالضرب واللكم كما شدّوهن من شعورهن. وأفادت بعض السيدات بتعرضهن لتحرش جنسي، وباعتزامهن تقديم شكوى إلى النيابة العامة.

وقام وكلاء نيابة من نيابة قصر النيل بوسط القاهرة بالتحقيق مع المتظاهرين الذين قبض عليهم يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وذلك في مقر قسم شرطة القاهرة الجديدة أول، ثم أمروا بحبس 24 من المتظاهرين لمدة أربعة أيام على ذمة التحقيق. وقال محامون لمنظمة العفو الدولية أن المقبوض عليهم يواجهون تهم المشاركة في تجمع عام بدون الحصول على تصريح مسبق، ومقاومة السلطات والتعدي على موظفين أثناء تأدية عملهم، والبلطجة، وإتلاف ممتلكات وتعطيل حركة المرور. كما يواجه اثنان من المقبوض عليهم، فيما يبدو، تهمة حيازة سلاح أبيض بدون ترخيص وسرقة جهاز اتصال خاص بالشرطة. وقال محامون إن عدداً من المتظاهرين اشتكوا من تعرضهم للضرب. وقد نُقل المقبوض عليهم من قسم شرطة القاهرة الجديدة أول إلى سجن طرة يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بدون إخطار محاميهم أو ذويهم.

وكان الرئيس عدلي منصور قد صدّق، يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، على قانون جديد لتنظيم التظاهر يمنح وزارة الداخلية سلطات تقديرية واسعة فيما يتعلق بالمظاهرات. ويلزم القانون منظمي المظاهرة بأن يقدموا لوزارة الداخلية إخطاراً يتضمن تفاصيل كاملة عن أي تجمع عام يزيد عدد المشاركين فيه عن 10 أشخاص، وذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل من عقده. ويمنح القانون وزارة الداخلية سلطة إلغاء المظاهرة أو تغيير مسارها، وهو ما يعني فعلياً عدم القيام بأية مظاهرة إلا بإذن مسبق من الوزارة. كما يوفر القانون لقوات الأمن الإطار القانوني لاستخدام القوة المفرطة ضد أي متظاهرين ترى أنهم ارتكبوا "جريمة يعاقب عليها القانون". ويواجه المتظاهرون الذين يُدانون بمخالفة القانون عقوبة السجن لمدة أقصاها خمس سنوات وغرامة مالية تصل إلى 100 ألف جنيه مصري (حوالي 14.513 دولار أمريكي).

وفي أعقاب القبض على المتظاهرين، أعلن رئيس الوزراء المصري عن تشكيل لجنة "لمراجعة القانون"، وإن كان من غير الواضح ما إذا كانت اللجنة تملك صلاحيات تعديل القانون.

الأسماء: 1- أحمد حسام الدين محمد؛ 2- عبد الرحمن السيد؛ 3- جمال عبد الله زكي؛ 4- يحيى محمود عبد الشافي؛ 5- ممدوح جمال الدين حسن؛ 6- محمود يحيى عبد الشافي؛ 7- بيتر جلال يوسف؛ 8- محمد حسام الدين محمود؛ 9- وائل محمود محمد؛ 10- حسام أحمد شوقي؛ 11- محمد حسن إبراهيم؛ 12- مصطفى يسري مصطفى؛ 13- محمد رفاعي باز؛ 14- أحمد محمد نبيل حسن؛ 15- عبد الرحمن طارق؛ 16- محمد صلاح الدين الهلالي؛ 17- محمد عبد الرحمن؛ 18- عبد الحميد محمود؛ 19- عبد الرحمن عاطف؛ 20- هاني محمود الجمل؛ 21- محمد سامي مختار؛ 22- أحمد عبد الرحمن محمد؛ 23- محمود محمد عبد العزيز؛ 24- محمد عبد الحكيم؛ 25- علاء عبد الفتاح

النوع: ذكور

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم: FU UA 322/13 رقم الوثيقة: MDE 12/072/2013 التاريخ: 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2013